

Distr.: General  
24 March 2005  
Arabic  
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٤٣ من جدول الأعمال

متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)  
الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)  
ورقة مناقشة لاجتماع المائدة المستديرة بشأن الموارد الذي سيعقده برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا

موجز

تهدف هذه الورقة إلى تشجيع المناقشات في اجتماع المائدة المستديرة وينبغي أن تقرأ بالتلازم مع التقرير المقبل للأمين العام عن التقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وسيحال موجز بالمناقشات، التي من المتوقع أن تتسم بالحيوية والانفتاح والتفاعل، إلى الجلسة العامة الرفيعة المستوى للدورة الستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لتقوم بإجراء استعراض شامل لما أُحرز من تقدم في الوفاء بالالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، والتقدم المحرز في التنفيذ المتكامل المنسق لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة ومتابعة نتائجها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

## أولا - مقدمة

١ - توصل العالم أخيرا إلى توافق قوي في الآراء بشأن ضرورة التصدي بحزم لمرض الإيدز. وازداد مقدار ما تقدمه دول العالم من أموال للتصدي لمرض الإيدز ٢٠ ضعفا نتيجة مبادرات جديدة تضمنت إنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وبرنامج البنك العالمي المتعدد البلدان لمكافحة الإيدز، وآخرها الالتزامات الرئيسية للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، مثل خطط الطوارئ التي وضعها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للإغاثة من الإيدز وقرار المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية استثمار مبلغ ١,٥ بليون جنيه استرليني في الأنشطة العالمية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧. وقدمت مؤسسات خاصة مثل مؤسسة بيل وميليندا جيتس أيضا إسهامات كبيرة. وازداد نتيجة ذلك مجموع الأموال المخصصة للتصدي لمرض الإيدز في البلدان النامية من مبلغ يقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦ إلى مبلغ ٦,١ بلايين دولار في عام ٢٠٠٤، ويشمل هذا الرقم مبلغ بليون دولار خصصتها البلدان النامية محليا.

٢ - وساعدت هذه الزيادات على سد ما يدعى بالفجوة المالية بين الموارد التقديرية اللازمة والموارد التقديرية المتاحة لتمويل حملة موسعة وشاملة للتصدي لمرض الإيدز. وقد أثار هذا الأمر الآمال في أوساط المانحين والبلدان المتأثرة والناس المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أن تزداد جودة وكمية خدمات الوقاية والرعاية والعلاج زيادة كبيرة. على أن الموارد البشرية والبنى التحتية المحدودة في بعض البلدان عرقلت عملية توسيع نطاق تقديم الخدمات المتعلقة بتصديها لمرض الإيدز. لذا ينبغي تدليل هذه الصعوبات بالتوازي مع ضرورة مواصلة زيادة الموارد المتاحة.

## ثانيا - الموارد المتاحة

٣ - استنادا إلى الاتجاهات الحالية والتبرعات الموعودة للمانحين، يتوقع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن تبلغ الموارد المتاحة لتمويل حملة التصدي لمرض الإيدز على الأرجح ٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٥ و ١٠ بلايين دولار بحلول عام ٢٠٠٧. والمبلغ المتوقع في عام ٢٠٠٧ يتضمن الإنفاق المحلي على الإيدز (٣ بلايين دولار)، والتمويل من قبل المؤسسات الدولية والوكالات غير الحكومية الدولية (٣٦٤ مليون دولار)، ومصادر أخرى للمساعدة الدولية (٦,٧ بلايين دولار).

٤ - وتدل تقديرات الإنفاق الوطني على أن البلدان المتأثرة زادت ما تخصصه من أموال لبرامج الإيدز زيادة كبيرة. وتشكل الأسر المعيشية المتأثرة نسبة هامة من الإنفاق على الصعيد القطري، مما يخفض مستوى الموارد المتاحة لتلبية احتياجات أساسية مثل الغذاء والتعليم والسكن. وفي عام ٢٠٠٧، يتوقع أن يصل الإنفاق المحلي على الإيدز مستوى يزيد بنسبة ٢٠ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٤، ويعود سبب ذلك بصورة رئيسية إلى زيادة الإنفاق العام على العلاج والرعاية اللذين يمكن أن يؤديا إلى تخفيض الإنفاق من الموارد الخاصة.

٥ - وزادت البلدان المانحة من مساعداتها الثنائية المباشرة ومساعداتها المتعددة الأطراف لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وازداد الإنفاق الثنائي بالفعل على مرض الإيدز في البلدان المانحة الرئيسية بنسبة ٦٤ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢. ويقدر أن تزداد الموارد الثنائية المتاحة للإيدز من ١,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ٢,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٥، وأن تصل إلى مبلغ يقدر بـ ٣,٦٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧.

٦ - وازدادت أيضا المساعدات المتعددة الأطراف لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويعود سبب الزيادة بصورة رئيسية إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا الذي أنشئ في عام ٢٠٠٢. وتبلغ الموارد التقديرية المتاحة حاليا من خلال قنوات الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بليون دولار، ومن المقدر أن يتجاوز هذا المبلغ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٠٧.

٧ - وتتضمن العناصر الرئيسية التي ينبغي النظر فيها كيفية كفاءة الوفاء بالتزامات المانحين الدوليين والتبرعات الموعودة في المستقبل خلال السنوات المقبلة.

### ثالثا - الاحتياجات من الموارد

٨ - تجري حاليا دراسات متعددة لتقدير الموارد اللازمة للتصدي بشكل موسع وشامل لمرض الإيدز. وستصبح آخر هذه التقديرات متاحة عند عقد اجتماع استعراض نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٥، وستستخدم هذه التقديرات بشكل خاص في مناقشات المائدة المستديرة بشأن المبالغ اللازمة في عام ٢٠٠٧ من المصادر الثنائية والمتعددة الأطراف. وإذا افترضنا استمرار الاتجاهات الحالية في الموارد المتاحة، فإنه سيلزم تمويل إضافي هام يبلغ عدة بلايين دولارات خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧.

٩ - وسيلزم إجراء زيادة كبيرة في الموارد المالية في عام ٢٠٠٧ لتمويل العناصر الضرورية للوقاية والرعاية والعلاج ولتوفير الدعم لليتامي والأطفال المعرضين للإصابة وذلك بغية إحراز تقدم حقيقي نحو الأهداف التي اتفق عليها المجتمع الدولي. وربما ليس هناك حيز كبير لمواصلة زيادة التبرعات الوطنية والشخصية، ولهذا سوف تحتاج الدول المانحة إلى زيادة التزاماتها لتأمين رد فعال للتصدي لوباء الإيدز.

١٠ - وسيؤدي الاستثمار الآن في البنى التحتية البشرية والمؤسسية إلى تيسير زيادة الموارد المخصصة زيادة كبيرة تتجاوز مستوياتها الحالية. بيد أنه لا يزال هناك افتقار إلى الفهم التام لأنواع ومستويات هذه الاستثمارات. ففي الماضي، لم يراع تقدير الموارد اللازمة مراعاة كافية المبالغ التي تحتاجها البنى التحتية البشرية والمؤسسية.

١١ - وتتضمن العناصر الرئيسية التي تحتاج إلى نظر كيفية وضع تقديرات أفضل للموارد المطلوبة في السنوات المقبلة ومراعاة كيفية تحقيق الأهداف البالغة الأهمية والمبالغ اللازمة لتعزيز النظم والبنى التحتية وعملية تأمين الموظفين.

## رابعاً - موارد التمويل المحتملة

١٢ - ينبغي توفير موارد إضافية من جميع المصادر المحتملة: كالحكومات الوطنية والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف والمؤسسات والشركات التجارية، وشركات التأمين والسلع والخدمات الممولة من موارد خاصة. ولكن الحصة النسبية لهذه الزيادات يجب أن تراعي قدرة بعض المصادر على التوسع. فمن المستبعد أن يتمكن الأشخاص المتأثرون وأسرهم من دفع مبالغ أكثر، بل ينبغي في الحقيقة أن يتم إعفاؤهم من الكثير من هذا العبء المالي الذي يواجهونه الآن. وتستطيع البلدان المتوسطة الدخل كما ينبغي عليها أن تزيد من استثماراتها الوطنية. بيد أن المجتمع الدولي يجب أن يغطي الجزء الأعظم من زيادة التمويل المذكورة.

١٣ - وإذا استمرت الحالة الراهنة، فإن الآثار التضخمية المحتملة على المدى القصير من جراء زيادة تدفقات التمويل على الاستقرار الاقتصادي الكلي للبلدان لن يكون لها أي وزن بالمقارنة مع حدة الآثار البعيدة المدى على اقتصادات أكثر البلدان تأثراً. لذا، فإن الحوار الجاري بين صندوق النقد الدولي وعدد من الشركاء الماليين والتقنيين والتنفيذيين أخذ يحقق تفاهماً أفضل للشواغل الاقتصادية الكلية وكيف يمكن التغلب عليها.

١٤ - ولعله من غير الواقعي الافتراض بأنه من الممكن الوفاء بالالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف في المستقبل، إذ إن قدراً كبيراً من هذه الأموال لا يشكل جزءاً من تشريعات الميزانية. لذا، فإن الصندوق العالمي يحتاج إلى زيادات كبيرة في تمويلها لتلبية متطلبات المنح

الحالية والمقبلة. وتقدر الاحتياجات من الموارد بمبلغ ٣,٥ بلايين دولار لعام ٢٠٠٦ و ٣,٦ بلايين دولار لعام ٢٠٠٧. ويجب الإشارة أيضا إلى أنه لن يتم صرف جميع الموارد التي تم الالتزام بها، وأن جميع الموارد المدفوعة ليست متاحة فعليا للاستخدام داخل البلد.

١٥ - تتضمن العناصر الرئيسية التي يجب النظر فيها ما يلي:

- كيف يوفر ما يكفي من التمويل للمنظمات المتعددة الأطراف المختصة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما الصندوق العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- كيف نغير الاتجاهات الحالية في مجال تعبئة الموارد، في ضوء أن الأقاليم والبلدان التي هي في أمس الحاجة تعاني من قدرات محدودة على تخصيص هذه الموارد بجد ذاتها
- كيف نكفل أن يقوم القادة الوطنيون للبلدان المتوسطة الدخل بزيادة إسهامهم في مكافحة الإيدز لأغراض التزامهم الداخلية

## خامسا - تعزيز وتحويل القدرات الوطنية على التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٦ - إضافة إلى تقديرات الموارد المالية اللازمة سنويا لتمويل التصدي للمرض بصورة شاملة، لا بد أن يرافق ذلك استثمارات في مجال بناء القدرات لزيادة فعالية الأموال المتاحة إلى أقصى حد.

١٧ - ولا يتمتع قطاع الصحة في بلدان كثيرة بشكله الحالي بما يكفي من القوة لتوفير الخدمات اللازمة من خلال توسيع نطاق حملة التصدي لمرض الإيدز، ولا سيما فيما يتعلق بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية. ومن أسباب ذلك الافتقار إلى الاستثمارات في البنية التحتية الصحية، وعدم كفاية المحترفين العاملين في قطاع الصحة وانعدام الاستعداد لدى المانحين لتمويل ازدياد تكاليف العمليات وخصوصا المرتبات.

١٨ - وتمثل إحدى الاحتياجات الملحة في التعامل مع أزمة القدرات البشرية. وتتطلب هذه الأزمة هدم الحواجز المنظومية التي تعترض بناء قدرات أقوى في قطاع الصحة وغيره من القطاعات، ووقف هجرة اليد العاملة الماهرة من قطاع الخدمات العامة إلى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص فضلا عن هجرتها من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية والحد من التحامل بين المناطق الحضرية والريفية في مجال توفير الخدمات. وثمة ضرورة مهمة بنفس

المقدار تتمثل في النظر في نماذج جديدة لتوفير الرعاية الصحية تفيد إلى أقصى حد من جميع مستويات موظفي الرعاية الصحية. ويمكن لهذا النهج إزاء الصحة العامة أن يفيد من القدرات المتاحة ويجعل توسيع نطاق الخدمات حقيقة واقعة في الأجل القصير.

١٩ - وسيحتاج بناء القدرات الوطنية لتوسيع نطاق برامج مكافحة الإيدز والاستمرار بها اعتماداً استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، ثمة تحديات كبيرة على الصعيد القطري قبل البدء بتوفير الخدمات فعلياً. وهذه التحديات تستلزم التأكيد بشدة على إضفاء طابع مؤسسي على نظم المعلومات والرصد؛ وتوظيف استثمارات كبيرة وبعيدة الأجل في معاهد التدريب ذات الجودة العالية قبل تقديم الخدمات، سواء أكانت معاهدة عامة أو غير ربحية أو مرتبطة بعقود خاصة، بما في ذلك الموظفون والدعم التقني والبنى التحتية والشراء وبرامج الاستبقاء المرنة الطويلة الأجل. كما يلزم تحديد وكفالة أشكال ومستويات كافية من مشاركة وزراء المالية والتخطيط فضلاً عن إصلاح الخدمة المدنية والقطاع العام.

٢٠ - وتتضمن العناصر الرئيسية التي ينبغي النظر فيها ما يلي:

- كيفية تعزيز برامج التعلم للنظم الصحية
- كيفية تمويل ما ينجم عن ذلك من ارتفاع تكاليف تشغيل القطاع الصحي (هل يمكن القيام بذلك من خلال الأموال التي يقدمها المانحون لتمويل التكاليف الإدارية وتكاليف التشغيل في الأجل المتوسط إلى الأجل البعيد؟)
- كيفية تحسين آلية الإدارة والمراجعة الخاصة بالاستجابة الوطنية لمرض الإيدز (هل يمكن تحسين تنسيق الاستجابة لمرض الإيدز بين الوزارات؟)

## سادساً - استخدام الموارد بكفاءة

٢١ - تتوقف فعالية زيادة تمويل مكافحة مرض الإيدز في المستقبل في جزء كبير منها على قدرة البلدان المتلقية على استخدام هذه الموارد استخداماً فعالاً. ومن العوامل التي تعرقل الفعالية المثلى لهذه الموارد فشل الحكومات في التركيز على الأشخاص الذين يحتاجون إليها أمس الحاجة، وعدم تنفيذ المبادرات بفعالية علمية أثبتت جدواها والعراقيل البيروقراطية التي تعترض سرعة صرف واستخدام الموارد المتاحة.

٢٢ - ومعظم البلدان ليس مجهزةً بآليات متطورة لرصد الموارد المخصصة لمرض الإيدز لتحديد مقادير الموارد المتدفقة إلى المستشفيات والمستوصفات ولشراء الأدوية والمعالجين التقليديين والمنظمات غير الحكومية وغيرها. ولهذا ازدادت أهمية ربط نظم الرصد والتقييم

القطرية بمعلومات عن التكاليف والإنفاق حتى تتخذ القرارات المتعلقة بالبرمجة بناء على معلومات عن الإفادة من الموارد ومدى فعاليتها.

٢٣ - ويشكّل إزالة العقبات المحتملة التي تعترض سير تدفق الأموال وإجراء تحسينات جذرية على آليات إيصال الأموال والخدمات على جميع المستويات خطوات بالغة الأهمية للحد من القيود المنظومية التي تعرقل تحقيق استجابة واسعة النطاق لوباء الإيدز.

٢٤ - وتتضمن العناصر الرئيسية التي ينبغي النظر فيها ما يلي:

- كيف نكفل بصورة أفضل أن يظل أصحاب المصلحة، وخصوصاً في المجتمع المدني وفي أوساط المجموعات المعرضة للإصابة والمهمشة، يقومون بدورهم في تنفيذ البرامج حتى يكون التمويل شاملاً ويصل إلى المستفيدين منه المقصودين
- كيف نقلل القيود البشرية والقيود المتعلقة بالبنية التحتية المؤسسية للسماح بتوسيع نطاق المبادرات الرئيسية والاستخدام الفعال للموارد على وجه السرعة

## سابعاً - مواءمة المساعدة التي يقدمها المانحون وتنسيقها

٢٥ - يشكّل تحسين المواءمة عاملاً بالغ الأهمية لتعجيل الاستجابة لمرض الإيدز وتنفيذها. ويؤدي التعدد الحالي لمصادر التمويل والبرامج والمشاريع المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى اصطدام العديد من الحكومات التي تعاني ضيقاً بمشكلة الاستجابة إلى طائفة معقدة من متطلبات المانحين لكفالة مواصلة الدعم التمويلي. وهذا الأمر يضعف قدرة البلدان على تطوير برامج فعالة لمكافحة الإيدز. فالعقبات التي تواجهها في الحصول على الأموال المتاحة عقبات كثيرة وتشتمل على ما يلي: تدفقات غير مؤكدة على المدى القصير إلى المدى الطويل؛ وعملية توزيع وشراء مرهقتين؛ وازدواجية في نظم الإدارة والرصد والتقييم الرامية إلى تلبية مختلف احتياجات المانحين.

٢٦ - وأبدى المجتمع الدولي التزاماً قوياً في العمل يداً واحدة لكفالة اتخاذ إجراء فعال بشأن مرض الإيدز. ويتمثل هذا في قيادة برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز للجهود العالمية لمكافحة مرض الإيدز - وهو برنامج يحظى برعاية مشتركة من قبل وكالات الأمم المتحدة. وتفترض عملية المواءمة أن يقوم الشركاء في التنمية بالعمل معاً للتوفيق بين برامجهم والاستراتيجيات والعمليات ذات الصبغة الوطنية. وهذا الأمر سيجعل من الأسهل على البلدان المتلقية أن تزيد من المزايا النسبية لمختلف المانحين إلى الحد الأقصى من أجل دعم الاستراتيجيات التي تبناها الحكومات الوطنية وتعمل على تنفيذها. ويمكن للحد من الازدواجية في الترتيبات المالية وإجراءات الرصد وآليات الإبلاغ، بوجه خاص، فضلاً عن

القيام ببعثات قطرية مشتركة إلى تبسيط تدفقات التمويل والإبلاغ، وتعزيز قدرة البلدان على استخدام الأموال بأقصى حد ممكن من الفعالية وحسن التوقيت.

٢٧ - وثمة اعتراف بأن التنسيق ضروري ومهم بنفس المقدار على الصعيد القطري، حيث يشكّل الإجراء المشترك الفعال الذي تتخذه جميع القطاعات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص أساس التصدي لمرض الإيدز. وأخذ فهم ضرورة تشكيل شراكات واقتسام المعلومات ومواءمة أنشطة المانحين حول الأولويات والنظم القطرية يزداد وضوحاً. وهذا الإطار يوفر نهج "الآحاد الثلاثة" الذي أيده المانحون والبلدان النامية خلال اجتماع شارك برعايته برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الإيدز والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية في اجتماع عُقد في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٤. وينص النهج على ما يلي:

- سلطة تنسيق وطنية واحدة معنية بالإيدز مفوضة بولاية ذات قاعدة عريضة تشمل عدة قطاعات، تدعمها منتديات شراكة ذات قاعدة عريضة تضم جميع أصحاب المصلحة
- إطار عمل واحد خاص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يوفر قاعدة لتنسيق أعمال جميع الشركاء ويسعى إلى التوفيق بين المانحين وأصحاب المصلحة العاملين في الميدان والقيادة الوطنية
- نظام واحد متفق عليه للرصد والتقييم على الصعيد القطري، ونظام واحد لجمع وتحليل البيانات العملية على الصعيد القطري يلي احتياجات كل من المانحين ومنفذي البرامج

٢٨ - تتضمن العناصر الرئيسية التي ينبغي النظر فيها ما يلي:

- كيف يمكن دفع هذا البرنامج إلى الأمام مع التركيز على تلبية الاحتياجات الإقليمية والخاصة ببلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من حيث المؤسسات والمساعدة التقنية والالتزام السياسي؛
- كيفية تبسيط المبادرات العالمية الرامية إلى دعم تصدي الحكومات الوطنية لمرض الإيدز؟